أثر التجارة الدولية على مستويات الفقر لعينة من البلدان النامية للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١١

د. عبدالحميد سليمان ظاهر[1] و دلدار حيدر أحمد[2]
فاكولتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو، اقليم كوردستان – العراق.
(تاريخ القبول بالنشر: 24 كانون الأول 2013)

الملخص:

ترتبط قضية الفقر بالتفاوت في قدرات البشر، وظروفهم، ومن أخطر نتائجها هو تآكل الثروة البشرية التي هي أثمن ما في الوجود . ويمثل الفقر عقبة أساسية تواجه التنمية المستدامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ، فهو يولد بيئة خصبة تنمو فيها ضروب من الانحراف وأشكال التطرف.تتمثل أهمية هذا البحث في كون الفقر يمثل مشكلة عالمية، تعاني منها معظم بلدان العالم وقد تحول الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية في العقود الاخيرة من نمو الدخل القومي إلى التركيز على مشكلة الفقر والمساواة بوصفها الموضوع الرئيسي للتنمية . ولما كانت التجارة الدولية تمثل محركاً أساسياً لنمو الدخل القومي فإنها بذلك سوف تؤثر في مستويات الفقر .

من هنا فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين التجارة الدولية والفقر ؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة واتجاهاتها؟ وهل تسهم التجارة الدولية في تخفيض مستويات الفقر وتقليل عدد الفقراء من خلال تأثيرها في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟ ويتلخص هدف البحث في قياس أثر التجارة الدولية في مستويات الفقر في البلدان النامية. إنطلاقاً من فرضية مفادها أن للتجارة الدولية تأثيراً عكسياً مباشراً في مستويات الفقر. ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم اعتماد الأسلوب الكمي لقياس أثر التجارة الدولية في مستويات الفقر في البلدان النامية بالتطبيق على عينة مختارة مكونة من٢٠ بلداً ناميا بإستخدام النماذج القياسية التي تلائم طبيعة البيانات المتاحة.وقد تم اعتماد بيانات المقاطع العرضية لفترتين الاولى تتمثل بعام ٢٠٠٥ و الفترة الثانية عام ٢٠١١ . وقد توصل البحث الى ان للتجارة الدولية بشكل عام وحرية التجارة على وجه الخصوص تأثيراً كبيراً في خفض معدلات الفقر في الفترة الاولى، بينما لم يكن لها التأثير ذاته في الفترة الثانية بسبب الأزمة المالية التي تمخضت عنها العديد من السلبيات والتي أثرت بشكل سلبي في معظم المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها التجارة الدولية.

***البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (اثر التجارة الدولية في مستويات الفقر في بلدان نامية مختارة للمدة (١٩٩٠– ٢٠٠٥).**

المقدمة

ترتبط قضية الفقر بالتفاوت في قدرات البشر، وظروفهم، ومن أخطر نتائجها هو تآكل الثروة البشرية التي هي أثمن ما في الوجود . ويمثل الفقر عقبة أساسية تواجه التنمية المستدامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني ، فهو يولد بيئة خصبة تنمو فيها ضروب من الانحراف وأشكال التطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف البلد ذاته في نهاية الأمر.

تنبع **أهمية هذا البحث** من كون الفقر يمثل مشكلة عالمية، تعاني منها معظم بلدان العالم بطريقة ما، وهو يعد أحد أبرز معوقات عملية التنمية، ولفداحة هذه المشكلة اتفق المجتمع الدولي في بداية التسعينيات على أن معالجة مشكلة الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمين ذلك في أهداف قمة الألفية للتنمية. وهكذا تحول الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية من نمو الدخل القومي إلى التركيز على مشكلة الفقر والمساواة بوصفها الموضوع الرئيسي للتنمية . ولما كانت التجارة الدولية تمثل محركاً أساسياً لنمو الدخل القومي

فإنها بذلك سوف تؤثر في مستويات الفقر . من هنا فإن **مشكلة البحث** تتمثل في التساؤل التالي: هل هناك علاقة بين التجارة الدولية والفقر ؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة واتجاهاتها؟ وهل تسهم التجارة الدولية في تخفيض مستويات الفقر وتقليل عدد الفقراء من خلال تأثيرها في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟

يتلخص **هدف البحث في** قياس أثر التجارة الدولية في مستويات الفقر في البلدان النامية. إنطلاقاً من **فرضية** مفادها أن للتجارة الدولية تأثيراً عكسياً مباشراً في مستويات الفقر. ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضيته سوف يتم اعتماد أسلوب الربط بين الجانب الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة والجانب الكمي الذي يتناول القياس الاقتصادي لبيان أثر التجارة الدولية في مستويات الفقر في البلدان النامية بالتطبيق على عينة مختارة لهذا الغرض بإستخدام النماذج القياسية التي تلائم طبيعة البيانات المتاحة.

لقد تضمنت **عينة البحث** عدداً من البلدان النامية التي أمكن جمع البيانات عنها، فقد تم اختيار ٢٠ بلداً اعتماداً على توفر البيانات لهذه البلدان وهذه البلدان هي:
الارجنتين، بلاروسيا، بنين، بوليفيا، البرازيل، كاميرون، تشاد، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، الاكوادور، هندوراس، كينيا، بنما، الباراغواي، بيرو، فليبين، أوغندا، اوروغواي. و تم توزيعهم على فترتين الاولى عام ٢٠٠٥ و الفترة الثانية عام ٢٠١١ من خلال أخذ المقاطع العرضية لهاتين الفترتين والسبب لاختيار هذه الفترات يعود الى توفر البيانات بالاضافة الى المقارنة بين عام ٢٠٠٥ قبل حدوث الازمة المالية وعام ٢٠١١ بعد حدوث الازمة المالية العالمية. و قد تم الاعتماد على البيانات التي ينشرها مجموعة البنك الدولي من خلال موقعها الالكتروني، و قاعدة البيانات المختصة بنشر معلومات وبيانات عن الفقر والتابعة أيضاً للبنك الدولي (POVCAL). وتم الاعتماد في بناء الإطار النظري للبحث على العديد من المراجع العلمية والكتب والأبحاث باللغتين العربية والانكليزية، إضافة إلى العديد من الدراسات والتقارير والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية العالمية، وأخيراً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

التعريف بالفقر (مفهومه، وأسبابه، ونتائجه)

يعد مفهوم الفقر من المفاهيم التي جرى تعريفها من أوجه مختلفة ومتعددة ، نظراً لكون الفقر من المشاكل المعقدة وذات الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أن هناك اختلافاً في تفسير أسباب الفقر والنتائج المترتبة عليه .

على الرغم من تعدد مفاهيم الفقر إلا أن هناك محاولات عديدة وجادة لتعريفه، فوفقاً للمفهوم التقليدي يشير إلى حالة الحرمان المادي، والمتمثلة في: العيش بمستوى منخفض من الدخل والاستهلاك ، وقلة الغذاء وتدهور الظروف المعيشية[١].

وإن من أهم المحاولات الكلاسيكية في هذا المجال هي التي قام بها الاقتصادي الإنكليزي بنجامين رونتري (B. Rowntree) في القرن التاسع عشر حيث عرف الفقر بأنه يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً، للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء، واستمرار الكفاءة البدنية[٢].

كما يعرف الفقر بحالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض القدرة على سد الاحتياجات الأساسية من الغذاء، وما يرتبط بها من تدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي، والمتطلبات السكنية عن مستواها الملائم ، والحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر ، فضلاً عن الافتقار للأصول المادية المولدة للدخل، وفقدان الاحتياطي، أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، مثل: المرض، والإعاقة، والبطالة، والكوارث والأزمات[٣].

إن هذه المفاهيم التقليدية للفقر تركز فقط على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، كما تعتمد وبدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف كونها ليست متشابهة في كل المجتمعات[٤] .

إن مفهوم الفقر يشير إلى العديد من الأبعاد تتجاوز مجرد الدخل المنخفض. فهو يعكس المستوى الصحي، والتعليمي، ودرجة الحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية والسياسية، وحرمانه من الكرامة، والثقة، واحترام الذات. إن الاهتمام بالتعرف على الفقر، وقياس عناصره قد أدى إلى التغاضي عن حقيقة أن الفقر هو ظاهرة مركبة لا يمكن اختزالها في بعد واحد فقط من أبعاد الحياة الإنسانية . فقد شاع في الدول المختلفة اقتراب تحديد خط الفقر بناءاً على الدخل أو نمط الاستهلاك . وعلى الرغم من أن الدخل هو بعد مهم من أبعاد الفقر، إلا أنه لا يعكس سوى صورة جزئية للحياة البشرية الأكثر تعقيدًا .

فالمال من وجهة نظر الفقراء هو فقط وسيلة للحصول على الضروريات، والتغلب على المشاكل الصحية، وتوفير التعليم للأطفال في حين يمكن عده وسيلة للحصول على احترام الآخرين، وعلى السعادة أيضاً[٥].

أما مفهوم الفقر لدى (.Sen) يتعدى كونه يمثل حالة انخفاض الدخل، أو المنفعة، أو العجز في مقابلة الاحتياجات الأساسية لسلع محدودة، لكن الفقر حسب هذا المفهوم يتعلق بعجز القدرة، وأن تكون فقيراً ليس أن تكون حائزاً لدخلٍ منخفض فقط (بمفرده) وإنما تكون حائزا (لدخلٍ أقل مما هو ملائم لتوليد القدرة على أداء الوظائف المناسبة)[٦].

بالرغم من كل هذه المفاهيم السابقة الذكر للفقر وتطورها من النظرة الكلاسيكية المحدودة الأبعاد إلى النظرة الحديثة المتعددة الأبعاد من خلال شمول العديد من نواحي الحياة، إلا انه لم يتم الاتفاق على تعريف أو مفهوم موحد للفقر. بل الأكثر من ذلك يلاحظ أن مفهوم الفقر وكذلك تعريفه تتنازعهما الأيديولوجيات. وينعكس ذلك على صعيد الواقع.

طرق قياس الفقر :

هناك العديد من الطرق والأساليب لقياس الفقر وهذا التنوع نتج عن اختلاف مفهوم الفقر، ولكن هناك مقياس يعتمد عليه من قبل البنك الدولي وهو خط الفقر المستخدم في عملية مراقبة الفقر والحد منه في العالم والمقارنات الدولية هو دولار واحد للفرد في اليوم أو دولارين يومياً وهذا المقياس قدمه البنك الدولي في تقرير له عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠. هذا الخط للفقر قد ترجم على أساس تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) أو(PPP) للدولارات في عام ١٩٨٥، مقوماً بالقوة الشرائية للنقود في عام ١٩٩٣ حيث كان (١,٠٨ $ و٢,١٥ $)[٧]. ويشير إلى إنفاق الشخص الواحد في الأسرة. لكن هذا المقياس تنتابه بعض العيوب المعروفة، منها عدم تناوله للاختلافات الموجودة في تكاليف المعيشة بين البلدان المختلفة، وعدم تمييزه بين الفقر المزمن (Chronic Poverty) والفقر المؤقت (Transient Poverty)، وإنما يعبر هذا المقياس فقط عن قيم السلع والخدمات المقدمة من خلال السوق، إلى جانب عدم أخذه بنظر الاعتبار توزيع الإنفاق داخل الأسرة، فضلاً على أن هذا المقياس يتناول الأسلوب الأولي في حجم الأسرة وتركيبها وما إلى ذلك[٨].

وبناءً على خط الفقر المدقع يتم تقسيم أفراد أي مجتمع إلى قسمين أحدهما قسم: الفقراء الذين يقع إنفاقهم دون خط الفقر، والقسم الآخر غير الفقراء الذين يقع إنفاقهم فوق خط الفقر. ويقوم البنك الدولي بنشر بيانات تقييم العملة الوطنية وتحديثها لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام سلة من السلع الغذائية وغير الغذائية[٩].

إستراتيجية مكافحة الفقر:

يسعى المجتمع الدولي بأسره إلى إيجاد الحلول الممكنة لمعاجلة آفة الفقر التي أصبحت تهدد أكثر من نصف سكان العالم ولذا من الضروري عمل جميع البلدان على معالجة هذه الآفة الخطيرة دون استثناء سواءاً كانت بلداناً متقدمةً أم بلداناً نامية. كون أن هذه الآفة نتائجها السلبية تسري على معظم البلدان.

لم تعد مشكلة الفقر محصورة في أطر وطنية وجغرافية محددة، بل أصبحت مشكلة ذات طابع واهتمام دولي بامتياز. فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والتنظير لها تبين حديثاً أن هناك

خللاً يعترض مسيرة التنمية تلك، ويبطئ معدلات النمو الاقتصادي يتلخص ذلك السبب بمشكلة الفقر التي أصبحت عائقاً أساسياً لعملية التنمية.

لذا أتت المحاولات من جميع المنظمات الدولية وبالأخص البنك الدولي للإنشاء والتعمير (World Bank) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) وكذلك صندوق النقد الدولي (IMF) وبالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للحد من هذه الظاهرة ومكافحتها. ويتضح ذلك من خلال أهداف التنمية للألفية وهي[١٠]:القضاء على الفقر والجوع الشديدين، تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، خفض نسبة وفيات الأطفال، تحسين الصحة الإنجابية –صحة الأمهات–، مكافحة مرض الإيدز، الملاريا والأمراض الأخرى ، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية للتنمية. وكل هذه الأهداف تعد من الاستراتيجيات التي تعمل على خفض الفقر في الوقت نفسه.

كان جوهر عملية التنمية الاقتصادية في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي هو زيادة الدخل القومي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي[١١]، وهذا يتضح من خلال تعريف التنمية في تلك الفترة إذ يعرف جيرالد ماير التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن. وإذا كان معدل التنمية أكثر ارتفاعاً من معدل نمو السكان ارتفع الدخل الحقيقي للفرد[١٢]، أوهي الزيادة المضطردة في الناتج القومي خلال فترة من الزمن.

لكن بعدها أدركت معظم البلدان النامية أن رفع معدلات النمو الاقتصادي وحدها لا تكفي لتحسين مستويات معيشة معظم سكانها، عندها طالب كثير من الاقتصاديين وصناع السياسة بخلع التركيز على (GNP) والرفع من قدر الهجمات المباشرة على الفقر المطلق وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة، وهذا ما أكد عليه محبوب الحق عندما قال (لقد تعلمنا الاهتمام بالدخل القومي وهذا سوف يهتم بالفقر ، دعونا الآن أن نعكس هذا ونهتم بالفقر ، حيث أن هذا سوف يهتم بالدخل القومي) [١٣].

هذا ما أدى إلى إعادة تعريف التنمية الاقتصادية في فترة السبعينات إذ أعيد بما يكفل إزالة الفقر أو تقليله، في ظل عدم المساواة والبطالة المتصاعدة، وفي سياق اقتصاد يرفع شعار إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي، والتركيز على تنمية البشر بدلاً من تنمية الأشياء، أي: تحقيق التنمية البشرية، لذا يجب النظر إلى التنمية على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، وبالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة، وأخيراً اجتثاث الفقر وإبادته[١٤].

فعملية التنمية الاقتصادية الآن أصبحت تعني تخفيض الفقر، وتقليص الفقر يعني عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما نتلمسه من خلال الأهداف الثلاثة الجوهرية للتنمية التي تنصب في قضية تقليص الفقر وهذه الأهداف هي[١٥]:

١–زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة، مثل: الغذاء، والسكن، والحماية.

٢–رفع مستوى المعيشة متضمناً توفير فرص عمل أكبر وتعليم أفضل واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية، والتي لا تؤدي فقط إلى زيادة الرفاهية المادية بل أنها سوف تولد أيضاً عزة نفس على المستوى الفردي بشكل كبير.

٣–توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد وللأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضاً تحريرهم من قوى الجهل والمآسي الإنسانية.

ومن أهم استراتيجيات مكافحة الفقر هي:

أولاً:إستراتيجية البنك الدولي في تقليل الفقر :

يقوم البنك الدولي ومن خلال التقارير السنوية التي يصدرها برسم ملامح العديد من السياسات الاقتصادية في إطار استراتيجيات بعيدة المدى أو(المدى الطويل) لمكافحة الفقر أو تقليله (Poverty Reduction Strategy) أو(PRS).

وقد تم التأكيد في تقرير عن التنمية في العالم

٢٠٠١/٢٠٠٠ بعنوان (شن هجوم على الفقر) (Attacking Poverty) على استراتيجيات ثلاث من أجل مكافحة الفقر، وهي:[١٦]

١- تعزيز إتاحة الفرص : ويعني هذا توفير الوظائف، والائتمان، والطرق، والكهرباء والأسواق اللازمة لبيع منتجاتهم من المحاصيل الزراعية، والمدارس، والمياه، ومرافق الصرف الصحي، والخدمات الصحية التي تستند إليها الحالة الصحية والمهارات البالغة الأهمية للعمل.

٢- تسهيل التمكين من أسباب القوة: يتوقف اختيار وتنفيذ الإجراءات العامة المستجيبة لاحتياجات الفقراء على التفاعل بين العمليات السياسية والاجتماعية والعمليات المؤسسية الأخرى.

٣- تحسين الأمن:يؤدي إلى تخفيض درجة التعرض للصدمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، واعتلال الصحة والعجز الصحي، والعنف الشخصي. ويعتبر جزءاً أساسياً من عملية تحسين الرفاهية، ويشجع الاستثمار في رأس المال البشري وفي الأنشطة العالية المخاطر والعالية العائد.

وليس هناك أي ترتيب لهذه العناصر الثلاثة من حيث أهميتها، إذ أن كلاً منها يكمل بقيتها بشدة وتكامل معها. وكل جزء من الإستراتيجية يؤثر في الأسباب الكامنة وراء الفقر التي يعالجها الجزآن الآخران. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا توجد خطة شاملة وبسيطة لتنفيذ هذه الإستراتيجية؛ لأنه يتعين على البلدان النامية أن تعد المزيج الخاص بها من السياسات اللازمة لتخفيض أعداد الفقراء، بحيث يعكس هذا المزيج الأولويات الوطنية، والواقع المحلي.

فضلاً عن العديد من آليات والاستراتيجيات الأخرى التي تتبعها البلدان النامية للقضاء على الفقر معتمدة على عدة ركائز أساسية منها ركيزة دعم النمو الاقتصادي وركيزة التنمية البشرية وركيزة الرفاهية الاجتماعية وقد تطبق كل ركيزة على حدة أو على شكل حزم من السياسات المتبعة من قبل البلدان النامية.

ثانياً: السياسات التي تتبعها البلدان النامية في مكافحة الفقر:

عند الحديث عن وضع حلول لمشكلة الفقر في البلدان النامية فإن توافر الموارد المالية لا تبدو هي العائق الرئيسي في هذا المضمار. بل يرجح بعض خبراء التنمية في البلدان النامية أن "المعروض من الأموال يزيد عن الطلب عليها". أما العوائق الرئيسية فتتمثل في محدودية قدرات المؤسسات الحكومية في الوصول إلى الفقراء على المستوى المحلي،فضلاً عن العدد القليل نسبيا للمنظمات غير الحكومية التي يمكنها تنفيذ البرامج المبتكرة التي يثبت نجاحها وجدواها.

وبداية من المفترض أن يتم تصميم حملة دعاية ضخمة يكون الهدف منها توضيح طبيعة الدور الجديد للدولة في ظل الظروف المحلية والدولية الراهنة. وتركز هذه الحملة المقترحة على إنهاء علاقة الأب والابن التي اعتادتها الشعوب من الدول النامية، أي: بمعنى أنه يجب على جميع الأفراد التخلي عن فكرة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وأن على الأفراد المبادرة بإقامة المشروعات الصغيرة التي تعمل على زيادة دخول الأفراد، وتهدف إلى تحقيق التنمية للدولة ككل. وعلى الدولة في هذا السياق وضع إطار محدد لطبيعة المشروعات الصغيرة التي تحتاجها في هذه المرحلة من مراحل التنمية، وإعطاء الحوافز والتسهيلات لمن يبادر بإقامة تلك المشروعات[١٧].

ويمكن التمييز بين ثلاثة مداخل عند التعامل مع استراتيجيات محاربة الفقر[١٨]، التي تتبعها البلدان النامية وهي:

المدخل الأول: مدخل تدعيم النمو الاقتصادي:

يتعامل هذا المدخل مع الإجراءات التي تزيد من وصول الفقراء إلى التوظيف الإنتاجي وإلى تملك الأصول. فلقد ثبت بالتجربة العملية ضرورة استمرار تحقق النمو الاقتصادي للتقليل من حدة الفقر[١٩]. كما ثبت بالتجربة أيضا أن القدر المتحقق من تخفيض الفقر والمصاحب لمستوى معين من النمو يمكن أن يختلف اختلافا جوهريا من بلد لآخر، بل ومن منطقة لأخرى في نفس البلد الواحد، وذلك بناءاً على طبيعة السياسات المتبعة والمؤسسات القائمة والمخصصات الممنوحة،

بما في ذلك الأنماط القائمة لتوزيع الثروة والدخل. وهذا ما يعني ضرورة أخذ العوامل الخاصة بكل بلد بعين الاعتبار أثناء محاولة صياغة استراتيجيات للنمو تنحاز لجانب الفقراء، أي: تعظيم معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بشكل متزامن مع الأهداف العريضة للتنمية، مثل استئصال الفقر وتخفيض الفجوة الواسعة في تباين الدخل؛ إذ يجب أن لا تهتم استراتيجيات التنمية الاقتصادية بتعجيل النمو الاقتصادي فقط، ولكن عليها أيضاً الاهتمام المباشر بتحسين معايير المعيشة لقطاعات كبيرة من السكان في البلدان النامية من الذين لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي المتحقق بالفعل[٢٠].

إن من الضروري التأكيد على عدد من العوامل أثناء صياغة السياسات التي تهدف للحد من الفقر، ومن أهم هذه العوامل[٢١]:

أ-مجموعة من السياسات العامة، حيث يجب على الدولة المضي قدما في انتهاج عدد من السياسات التي بدأت العمل بها، ومن أهمها:

- سياسات نقدية ومالية حذرة تهدف لتقليل مستوى التضخم، لأن استمرار ارتفاع الأسعار يشكل حجر عثرة تقف أمام تفاعل الفقراء في المجتمع وتزيد من حدة تهميشهم.
- سياسات خاصة بالتجارة وسعر الصرف تهدف لتشجيع التنافسية، وتعمل على تدعيم الترابط مع الأسواق العالمية.
- سياسات تعمل على تقليص قبضة الدولة على المشروعات والنشاط التجاري، بما يسمح لتوسيع دور القطاع الخاص في تحقيق النمو.

بالإضافة إلى الوظائف الأخرى التي تقع على عاتق الحكومات أن تلعب فيها دوراً بارزاً في تحديد وتمويل مشاريع البنى التحتية ذات الأولية القصوى للمجتمع، وتعمل على توفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية لجميع السكان، وليس لعدد قليل من الأفراد فقط، كما على الحكومة خلق مناخ استثماري ملائم يجذب القطاع الخاص إلى الاستثمار، وزرع الثقة في نفوس المستثمرين، بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن الداخلي للبلد والحفاظ على الأفراد والممتلكات، والحفاظ على العدالة والنظام، فضلاً عن حماية البلد من الغزو الخارجي[٢٢].

ب-توسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة(Small and Medium-Sized Enterprises):

ويتطلب هذا الأمر تسهيل إجراءات منح التمويل اللازم لهذه المشروعات بسعر السوق، ونشر المعلومات بشأن الفرص المتاحة في السوق لتلك المشروعات من خلال غرف التجارة المعنية بكل صناعة، وتعزيز الروابط التجارية بين المشروعات الصغيرة والكبيرة بما قد يسفر عن نشوء ترتيبات تجارية بينهما[٢٣].

إن أفضل مثال على نجاح التمويل للمشروعات الصغيرة هو بنك جرامين في بنغلادش وهذا البنك يستهدف النساء الفقيرات في الريف إذ أن نسبة ٩٥% من عملائها هنَّ من النساء و يعطي القروض دون ضمانات عينية أو مادية الأمر الذي يسهل عملية الاقتراض بالنسبة للعملاء، وبسعر فائدة ثابت ومنخفض نسبياً هو ٥%. وإلى جانب توفير القروض الإنتاجية للفقراء، وقروض الإسكان وتعبئة الموارد يعمل هذا البنك على إزالة العوائق الاجتماعية من خلال تقوية الجماعات و تعليم الأطفال،والسعي لتقليل الإضرار بالبيئة،والحفاظ على نظافة البيئة الزراعية، وتخفيض حجم الأسرة بتشجيع استعمال موانع الحمل. وبما أن البنك يعد نموذجاً ناجحاً في مجال مكافحة الفقر فلقد أخذ ببرنامجه الخلاق أكثر من ٥٥ دولة حول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وهولندا، وكندا، والأرجنتين، وكينيا، والصين، وباكستان، وإندونيسيا. ولقد أظهرت تجربة البنك أن عدم توافر الضمانات يجب أن لا يقف حاجزاً في طريق تقديم القروض للفقراء إذا ما تم اعتماد الإجراءات التي تتسم بالكفاءة، بعد أن حل التكافل و "ضغط الأقران" داخل مجموعة محل الضمانات، الأمر الذي يقلل من تكلفة الإقراض ويزيد من فعاليته وانتشاره، ويضعف قبضة المرابين. ولقد أصبح الفقراء يتمتعون بأصول اقتصادية مدرة للدخل ساعدت على رفع مستوى معيشتهم، وتخفيف حدة الفقر بينهم كما جعلت الكثيرين منهم يجتازون خط الفقر أو يسعون إلى اجتيازه أو أصبح هدفاً يسعون إلى تخفيفه[٢٤].

جـ-التنمية الريفية والزراعية:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في البلدان النامية، لكونه مصدر الغذاء للسكان، ومصدراً للنقد الأجنبي، لكون صادرات البلدان النامية أغلبها من المواد الأولية الزراعية، ....والخ[٢٥]. وتتركز الغالبية العظمى من الفقراء في العالم في المناطق الريفية، إذ أن (٧٠%) من السكان الفقراء يسكنون في المناطق الريفية، ويعملون بصفة أساسية في القطاع الزراعي[٢٦]، وتتمثل أحد الآثار الهامة لزيادة الفقر في القطاع الريفي في عدم كفاية الدخل المتولد من النشاط الزراعي لمتطلبات نمو عدد السكان في الريف نتيجة لانخفاض الإنتاجية الزراعية للبلدان الفقيرة، وهناك العديد من الأسباب لانخفاض الإنتاجية الزراعية في البلدان الفقيرة أهمها: النسبة المنخفضة بين الأرض والعمال، وانخفاض خصوبة التربة، وانخفاض كفاءة أساليب استعمال الأرض، وتدني نوعية العامل، وضآلة الرأس مال المستعمل، وعدم كفاءة أساليب الإنتاج، وعدم تيسر المعرفة الوافية بالطرق الأفضل للإنتاج، وعدم كفاءة أساليب تنظيم عمليات الإنتاج[٢٧].

العلاقة بين التجارة الدولية والفقر

إن التجارة الدولية ذات تأثير واضح على مجمل الأنشطة الاقتصادية وتتأثر بها، وتتداخل مع القطاعات الاقتصادية المتنوعة. وقد تغير من اتجاهها أو نمط تطورها. ومن هذا المنطلق نتوقع أن يكون لها تأثير في الفقر؛ لذلك من الأهمية بمكان دراسة علاقة التجارة الدولية بالفقر، على الرغم من أن تحديد هذه العلاقة تعد أحد الميادين التي تتميز بالكثير من التعقيد، كما أنها تمثل أحد الجوانب الحديثة التي بدأت تتناولها نظرية التجارة الدولية مؤخراً.

أولاً:-العلاقة المباشرة بين التجارة الدولية والفقر :

أشار (Dr. Neil McCulloch) إلى وجود علاقة مباشرة بين تخفيض الفقر و التجارة الدولية وأقر بأن هذا الموضوع ذو جدل واسع بين أغلب الاقتصاديين. في حين أن هناك آخرين يقرون أن التجارة محفز قوي للنمو الاقتصادي، وارتفاع التشغيل للقوى العاملة، وهذه تعد من العوامل المسرعة لتخفيض الفقر. إن العلاقة المباشرة بين الفقر والتجارة الدولية يمكن تلمس آثارها في المدى القصير، أي: أن تأثير التجارة الدولية في الفقر يظهر بصورة مباشرة في المدى القصير من خلال المسارات الثلاثة التالية[٢٨]:

١- تأثير تغييرات الأسعار في الأسر الفقيرة:

من النتائج الفورية للتجارة الدولية هو تغير الأسعار لمختلف المنتجات عند الحدود. ويعتمد كيفية تأثير هذا الاختلاف في الأسعار على الفقراء على طبيعة الأسر الفقيرة إن كانت منتجة للمنتجات المختلفة التي تغيرت أسعارها أم مستهلكة صافية ، وكذا على مرونة تحول السعر الحدودي (Border Price) إلى الفقراء في المقام الأول.

إن تحرير التجارة يؤدي إلى الانخفاض في أسعار السلع المستوردة، وإلى ارتفاع في أسعار السلع المصدرة. وتتضح الأهمية النسبية للسلع المستوردة والمصدرة في الأنماط الاستهلاكية للفقراء ويشكل أساساً للتنبؤ فيما إذا كانت هذه التغيرات في الأسعار تساعد الفقراء أو تضرهم، فضلاً عن أن كون الفقراء منتجين أو بمقدورهم أن يكونوا منتجين للسلع المصدرة فإن الارتفاع في الأسعار سيؤثر بصورة ايجابية ومباشرة في الفقراء[٢٩].

٢- التأثير في الأجور والاستخدام:

إن تأثير تحرير التجارة في الأجور و الاستخدام يعتمد على مرونة سوق العمل، فإذا كانت الأجور والأسعار مرنة جداً في هذه الحالة يؤدي تحرير التجارة إلى تغيير الأجور الحقيقية، ولكن تأثير هذا التغيير سوف لن يمتد إلى جميع القطاعات[٣٠]، بل يمتد إلى القطاع الزراعي كونه يتصف بكثافة العمل، وإذا كان تحرير التجارة ينتج عنه أسعاراً أعلى للمنتجات الزراعية ذوات العمل الكثيف فإن هذا سيولد دعماً للأجر الحقيقي، ثم سيترك آثاره الايجابية في الفقر في الريف[٣١].

إن كل من" نظرية هيكشر – اوهلين (Heckscher – Ohlin) [**]وستوبلر – ساملسون (Stopler – Samuelson) تتوقعان أن تحرير التجارة الدولية في البلدان

النامية تخفض اللامساواة في توزيع الدخل من خلال الزيادة النسبية في الطلب على العمل غير الماهر، وهذا ما حدث فعلاً في تجربة النمور الآسيوية وخصوصاً في فترة الستينات[٣٢]. مما يؤكد التأثير الايجابي للتجارة الدولية في الفقر.

٣-التأثير على إيرادات الحكومة والبرامج المخصصة للفقراء:

يمكن أن تسهم الإيرادات المتأتية من التعريفات الجمركية في تمويل نسبة كبيرة من نفقات الحكومات في البلدان النامية. وعند تخفيض التعريفات الجمركية فإن الإيراد المتأتي من الكمارك سوف ينخفض، ولكن من الممكن أن تعمل على زيادة إجمالي الإيرادات من خلال زيادة حجم الاستيرادات "إذا كان معدل التعريفة السابق مرتفعاً" ومرونة الطلب على الاستيرادات كبيرة، فضلاً عن تخفيض حوافز التهريب والفساد، والحد من حالات الإعفاءات الجمركية. إن أي من النتائج المارة الذكر إذا ظهرت فإنها سوف تؤثر في قدرة الحكومة في تزويد الفقراء بالخدمات والأمن[٣٣].

ثانياً :- العلاقة غير المباشرة بين التجارة الدولية والفقر:

١-من خلال النمو الاقتصادي:

من الممكن توضيح العلاقة بين التجارة الدولية ومستويات الفقر من خلال العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وعلاقة النمو الاقتصادي بتخفيف الفقر ومكافحته. حيث إن هناك دلائل قوية تشير إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي عادة إلى تخفيض فقر الدخل. ولما كانت التجارة الدولية وحرية التجارة تؤديان إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فهي بذلك تؤدي إلى تخفيض الفقر بصورة غير مباشرة عن طريق هذا النمو وخصوصاً في المدى الطويل[٣٤]. والنمو الاقتصادي يعد شرطاً ضرورياً لمكافحة الفقر، ولكنه ليس كافياً. فلكي يساهم النمو الاقتصادي وبشكل كبير في مكافحة الفقر ينبغي أن يشارك العديد من الناس في عملية النمو [٣٥]. أو بكلام آخر أن يتم توزيع منافع أو عوائد النمو على أكبر عدد من الأفراد.

٢-من خلال التنمية الاقتصادية:

تعمل التنمية الاقتصادية على تخفيض الفقر. ويتمركز جوهر عملية التنمية حول هذه المسألة إذ تسعى عملية التنمية الاقتصادية إلى نفع جميع أفراد المجتمع وبالذات الفقراء منهم[٣٦].

لقد تم إعادة تعريف التنمية الاقتصادية في منتصف السبعينات من القرن الماضي على أساس الجهود المبذولة لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد متنامٍ، وأصبح تعبير إعادة التوزيع من النمو(Redistribution from growth) شعاراً عاماً ومألوفاً، ولقد صاغ الاقتصادي (Dudley seers) سؤالاً مهماً حول معنى التنمية بقوله: "السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث للتفاوت في توزيع الدخول؟ " إذا انخفضت هذه الأمور الثلاثة عن مستويات عالية عندها لا يوجد شك في أن عملية التنمية هي محل اهتمام البلد، أما إذا ازداد واحد أو أكثر منها فمن الخطأ القول بوجود "تنمية" في ذلك البلد حتى وإن تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي[٣٧].

توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير

وسوف يتم استخدام النموذج القياسي في هذا البحث لتقدير أثر التجارة الدولية في مستويات الفقر، واختبار فرضية مفادها أن التجارة الدولية تؤثر في مستويات الفقر بشكل ايجابي اتساقاً مع العديد من الدراسات السابقة[*]، وبغية التوصل إلى النموذج القياسي لا بد أن يمر هذا النموذج بالعديد من المراحل أولها توصيف النموذج وتحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج وهي :

أ/المتغير المعتمد: نسبة عدد السكان الفقراء إلى السكان (Poverty Headcount Ratio) نرمز له اختصاراً بـ (PHR) ويعبر عن عدد السكان الفقراء نسبة إلى إجمالي عدد السكان اعتماداً على خط الفقر (٢) دولار لكل فرد في اليوم الواحد، ومقوماً بالقوة الشرائية للنقود قياساً

بسنة ٢٠٠٥ داخل البلد الواحد، وفقاً لتحديد من قبل البنك الدولي لهذا الخط. وهذا المتغير يمثل المتغير المعتمد في النموذج والذي يتأثر بمجموعة من المتغيرات تمثل المتغيرات المستقلة.

ب/ المتغيرات المستقلة : هناك العديد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر في المتغير المعتمد، واستناداً إلى الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال فقد تم تحديد المتغيرات التالية لأغراض هذا البحث:

١-متغير نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس انفتاح البلد إلى التجارة الخارجية ونرمز له (T) ويأخذ الصيغة التالية:

$$T = \frac{Export+Import}{GDP} \quad *100$$

٢-معامل جيني (Gini Index) الذي يقيس نسبة التفاوت في توزيع الدخل ونرمز له (GI)، وكلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

٣- معدل التضخم (Inflation Rate) ونرمز له (IR): ويعرف التضخم بأنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار[٣٨]. إن لهذا المتغير أثراً كبيراً في مستوى الفقر لكونه يؤثر في العديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل القوة الشرائية للنقود وإعادة توزيع الدخل وبالتالي على مستويات الفقر. وقد تم استخدام هذا المعدل في العديد من الدراسات لأهميته وتأثيره المباشر في مستوى الفقر[٣٩].

٤ – نمو متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP Per Capita Growth annual %)وهو عبارة عن نسبة مئوية لنمو متوسط دخل الفرد سنوياً .ويعد من المتغيرات التقليدية المستخدمة للتعبير عن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ويأخذ الرمز (PCG) في النموذج المستخدم.

عينة البحث والبيانات:

أما فيما يخص عينة البحث فقد تم اختيار ٢٠ بلداً اعتماداً على توفر البيانات لهذه البلدان هذه البلدان هي:

الارجنتين، بلاروسيا، بنين، بوليفيا، البرازيل، كاميرون، تشاد، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، ساحل العاج، الاكوادور، هندوراس، كينيا، بنما، الباراغواي، بيرو، فليبين، أوغندا، اوروغواي. و تم توزيعهم على فترتين الاولى عام ٢٠٠٥ و الفترة الثانية عام ٢٠١١ من خلال أخذ المقاطع العرضية لهاتين الفترتين والسبب لاختيار هذه الفترات يعود الى توفر البيانات بالاضافة الى المقارنة بين عام ٢٠٠٥ قبل حدوث الازمة المالية وعام ٢٠١١ بعد حدوث الازمة المالية العالمية. و قد تم الاعتماد على البيانات التي ينشرها مجموعة البنك الدولي من خلال موقعها الالكتروني، و قاعدة البيانات المختصة بنشر معلومات وبيانات عن الفقر والتابعة أيضاً للبنك الدولي (POVCAL) وتم تحليل البيانات اعتماداً على حزمة برنامج (SPSS 19).

أما النموذج القياسي الذي تم الاعتماد عليه في تقدير أثر التجارة في مستوى الفقر فقد جرى توصيفه وفقاً للتالي:

$$\mathbf{PHR=\beta_0+ \beta_1\, T + \beta_2\, GI + \beta_3\, IR+ \beta_4\, PCG + \mu_i}$$

لقد تم استخدام النموذج أعلاه لتقدير معلمات المتغيرات المستقلة و ذلك بتطبيقه على فترتين متباعدتين نسبياً و كانت النتائج التي توصل اليها البحث هي كالتالي :

الجدول (١): نتائج تقدير النماذج المختلفة لأثر التجارة الدولية في مستويات الفقر (تحليل المقطع العرضي) لبلدان عينة الدراسة خلال الفترات (2005) و (٢٠١١)

الفترة	النموذج	Bo	B_1T	B_2G	B_3IR	B_4GDP	F	R^2	R^{-2}	D.W.	VIF
2005	خطي	52.2 (2.52)	- 0.171 (-1.75)	- 0.484 (-1.24)	1.83 (2.10)	- 3.58 (-3.11)	3.45	57.1	40.5	1.94447	8.023
2011	خطي	103.4 (2.332)	0.258 (1.13)	0.314 (0.67)	1.06 (0.78)	- 4.27 (-2.15)	6.72	41.4	25.8	2.02686	5.009

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسب الإلكتروني

يتضح من الجدول (١) أن الإشارة السالبة لمعلمة الانفتاح التجاري ظهرت في النموذج المقدر للفترة الاولى (٢٠٠٥)، وهذا يدل على التأثير الايجابي للتجارة في خفض مستويات الفقر، مما يعني أن مستويات الفقر تستجيب لدرجة الانفتاح التجاري، إذ كلما ازداد هذا الانفتاح انخفضت مستويات الفقر وفقاً لقيمة (β_1) المقدرة.و كانت معنوية من الناحية الاحصائية اذ كانت قيمة (t) المحسوبة والبالغة (١,٧٥) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.73) عند مستوى معنوية (٥%) ودرجات الحرية (n-1)، وهذا يدل على صحة تأثير هذا المتغير في المتغير التابع المتمثل بمستويات الفقر بنسبة (٩٥%) من الحالات، ولا يرجع إلى الصدفة إلا في (٥%) من الحالات، أي: أن متغير الانفتاح التجاري ذو تأثير معنوي في المتغير المعتمد من الناحية الإحصائية.

في حين ظهرت الإشارة الموجبة لمعلمة الانفتاح التجاري في الفترة الثانية (٢٠١١) بمعنى أنه كان للتجارة تأثير سلبي في خفض مستويات الفقر في هذه البلدان. و هذه المعلمة المقدرة لم تكن معنوية من الناحية الاحصائية حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.

إن الإشارة السالبة لمعلمة الانفتاح التجاري تؤكد عليها العديد من الدراسات، منها دراستان لـ (Dollar & Kraay ٢٠٠١)، ودراسة لـ (Ravallion ٢٠٠٤) ودراسة لـ (Jeffrey J. Reimer ٢٠٠٢)، إذ أكدت جميع هذه الدراسات على أن الانفتاح التجاري يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهذه الزيادة تؤثر بشكل ايجابي في خفض مستوى الفقر، أومن الممكن الاستفادة من التجارة الخارجية في حال إذا كانت السياسات الاقتصادية المكملة لسياسة التجارة الخارجية داعمة للشرائح الفقيرة من المجتمع ، وهذا يتضمن التوسع في الخدمات بصورة عامة، وتحسين البنى التحتية، وتمكين الفقراء من الوصول إلى الائتمان والأموال، وزيادة تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتحسينهما [٤٠].

أما الاشارة الموجبة لمعلمة التجارة والتي ظهرت في الفترة الثانية قد تعود الى أثر الأزمة المالية ألتي حدثت في عام ٢٠٠٨ حيث أثرت هذه الأزمة على جميع المتغيرات الاقتصادية من ضمنها رفاهية العوائل وتسرب الى القطاع العائلي من خلال القنوات التالية[٤١]:

١-الاسواق المالية عن طريق انخفاض الحصول على الائتمان وحجمه، وتآكل المدخرات، فضلاً عن انخفاض قيمة الاصول المالية.

٢- سوق العمل عن طريق انخفاض الاستخدام والأجور، بالاضافة الى زيادة نسب البطالة.

٣- انخفاض حجم الانتاج ومعدلات نمو الانتاج وتدهور أسعار المواد الأولية.

٤- انخفاض الدعم الحكومي، والخدمات الحكومية المقدمة في القطاعات المختلفة مثل الصحة والتعليم. وخدمات الضمان الاجتماعي.

جميع القنوات المذكورة أعلاه أثرت على معنوية و اشارة كل من معلمات المتغيرات المستقلة المستخدمة، في نموذج الفترة الثانية لعام ٢٠١١. ماعدا معلمة معدل نمو متوسط دخل الفرد، حيث كانت ذي اشارة سالبة وذي معنوية احصائية، أي مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية اذ أنه من المعلوم أن نمو متوسط دخل الفرد يعمل على تخفيض معدلات الفقر.

لقد تم اختبار معنوية الدالة ككل من خلال الاختبار (F) وعند مستوى معنوية ($1-\alpha$) حيث أن ($\alpha=5\%$) وبدرجات حرية ($n-k-1$) ، وعند مقارنة قيم (F) المحسوبة والتي تراوحت ما بين(٣,٤٥) و(٦,٧٢) مع قيمة (F) الجدولية البالغة (٣,٢٣) يظهر بوضوح معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد.

يتضح من قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يقيس القوة التفسيرية للنموذج أن معظم التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (نسبة عدد رؤوس الفقراء) ترجع إلى التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج القياسي بدليل أن أدنى قيمة لهذا المعامل قد بلغت (٥٧,١%) بمعنى أن متغيرات النموذج تسبب هذه النسبة من التغيرات في المتغير التابع، في الفترة الأولى بينما كانت قيمة معامل التحديد (٤١,٤%) في الفترة الثانية.

فيما سبق أوضحنا أهم الاختبارات الإحصائية، أما فيما يخص الاختبارات القياسية فقد تم الاعتماد على اختبار (Durbin - Watson Test) من أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي التي تعاني منها بعض النماذج القياسية للعديد من الأسباب، ويتم مقارنة قيم (d^*) المحتسبة مع القيم الجدولية لـ (dl) و(du) .

يبّين العمود (D.W.) القيم المحتسبة ويلاحظ أن هذه القيم تتراوح ما بين (١,٩٤٤٤٧) و(٢,٠٢٦٨٦) ، وبعد استخراج كل من ($dl = 0.90$) و($du=1.83$) نجد أن القيم المحتسبة لـ(d^*) لكلا الفترتين تقع في منطقة اليقين أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في كلا الفترتين أي يمكن الاعتماد على المعلمات المقدرة للنماذج.

أما مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity) فقد تم الكشف عنها باستخدام معامل تضخم التباين(VIF) (Variance Inflation Factor) والذي يبينه العمود الأخيرمن الجدول رقم (١)، ووفقاً لهذا الاختبار يجب أن تكون القيمة المحتسبة له أقل من (١٠)[٤٢]. ولما كانت جميع القيم المحتسبة للنماذج المقدرة أقل من (١٠) فإن هذا يعني أن جميع هذه النماذج خالية من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

الاستنتاجات :

١- جاءت معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة الاولى معنوية من الناحية الاحصائية، وكانت اشاراتها مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية. ما عدا معلمة معامل جيني، إذ كانت ذات اشارة سالبة و غير معنوية من الناحية الاحصائية.

٢- إن معلمات المتغيرات في الفترة الثانية لم تجتز الاختبارات الاحصائية ماعدا معلمة معدل نمو متوسط دخل الفرد، فقد كانت ذات إشارة سالبة و معنوية احصائيا.

٣- إن عدم اجتياز معلمات النموذج للاختبارات الاحصائية في الفترة الثانية، قد يعود الى تأثير الازمة المالية العالمية التي حدثت في ٢٠٠٨ والتي مازالت تداعياتها على اقتصادات مختلف بلدان العالم مؤثرة لحد اليوم، ومن أهم هذه التأثيرات انخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي لأغلب البلدان.

٤- يتضح من معلمات النموذج التقديري للفترة الاولى أن للتجارة الدولية بشكل عام وحرية التجارة على وجه الخصوص تأثيراً كبيراً في خفض معدلات الفقر، بينما لم يكن لها التأثير ذاته في الفترة الثانية بسبب الأزمة المالية التي تمخضت عنها العديد من السلبيات والتي أثرت بشكل سلبي في معظم المتغيرات الاقتصادية ومن ضمنها التجارة الدولية.

المقترحات :

١- يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الفرص التي تتيحها أمامهم التجارة الدولية لتحقيق نمو ناتجها المحلي وبالتالي تصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلة الفقر؛ لذلك

من الأفضل للبلدان النامية أن تمارس سياسة تجارية أكثر انفتاحاً من السياسات الحمائية.

٢- إن الانفتاح التجاري من الممكن أن يحدث آثاراً سلبية على دخول الفقراء في الأمد القصير مما يتطلب وضع سياسات الحماية الملائمة ضد الصدمات التجارية و هذه السياسات يعنى بها سياسات حماية الفقراء.

المصادر:

(1)Tatyana P. Soubbotina, Beyond Economic Growth An Introduction to Sustainable Development Second Edition The World Bank Washington, D.C.2004 .P33.

(2) Ravi Kanbur & Lyn Squire, The evolution of thinking about poverty: Exploring the interactions, Cornell University, September 1990. P3.

(٣)د. محمد حسين الباقر، ، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، في وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، القاهرة، تشرين الثاني ١٩٩٧، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (٨)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٩، ص١.

(٤)أحمد فتحي عبد الحميد ، أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الموصل ، ٢٠٠٤. ص ٦.

(٥) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الفقر و طرق قياسه في منطقة الإسكوا : محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر ، الأمم المتحدة نيويورك٢٠٠٣ ،.ص ٥.

(٦) نادية جبر عبد الله، الفقر و طرق قياسه، اتجاهات نظرية و منهجية حديثة،جامعة المنيا، دار فرحة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٤، ص١٦.

(7) The World Bank, Poverty Analysis Overview, Understanding Poverty, World Bank, 2007, P. 1.

(8) Ravi Kanbur & Lyn Squire, Op. Cit., P 4.

(٩) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الفقر و طرق قياسه في منطقة الإسكوا، مصدر سابق، ص ص ٣١-٣٢.

(١٠) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، إعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية، المذكرة التوجيهية الثانية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص٤.

(١١) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، مراجعة وتعريب محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر،الرياض- المملكة العربية السعودية،٢٠٠٦، ص ٥٢.

(١٢) جيرالد ماير، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية، الجزء الأول، ترجمة د. يوسف عبدالله صائغ، مؤسسة فرانكلين للطباعة و النشر، بيروت - نيويورك، ١٩٦٤، ص ص ١٨-١٩.

(١٣) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص ٥٢

(١٤) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص ص ٥٢-٥٤.

(١٥) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

(١٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠\٢٠٠١، شن هجوم على الفقر ،عرض عام، البنك الدولي، واشنطن ،٢٠٠١ ص٧.

(١٧) محمد حسن يوسف،إجراءات محاربة الفقر في مصر،نوفمبر ٢٠٠٦، ص ص ٩-١٠.

\&book=٨٣http://saaid.com/book/open.php?cat=٣٠٢٥

(١٨) انظر في ذلك:

-World Bank, Arab Republic of Egypt: A Poverty Reduction Strategy for Egypt, Egypt: Middle East and North Africa Region, (2004),P. VI.

([19]) World Bank, (2004), Op. Cit. P. VII.

(٢٠) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢١) محمد حسن يوسف،مصدر سابق، ص ص ١١-١٢.

([22]) JEFFREY D. SACHS, THE END Of POVERTY Economic Possibilities for Our Time, The Penguin Press ,NEW YORK,2005,P.P. 59-60.

(٢٣) محمد حسن يوسف،مصدر سابق، ص ص ١١-١٢.

(٢٤) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، القروض الصغرى وتمويل المشاريع الصغرى من أجل تخفيف وطأة الفقر في مناطق الريفية في دول منطقة الإسكوا، مصدر سابق، ص ص ٦٧-٧٠.

(٢٥) د. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٦٦.

(٢٦) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص ٣٩٩-٤٠٠.

(٢٧) جيرالد ماير، روبرت بولدوين، مصدر سابق، ص ٢٦.

(28) U.S. Agency for International Development (USAID), The Impact of Trade Liberalization on Poverty, summary of proceeding from a conference held on April, 2005, p p. 13-15.

(٢٩) للمزيد من التفاصيل انظر في:

-Evan Lewis, Trade Liberalization and Development : The Case for Capacity Development, Norman Paterson School of

International Affairs, Carleton University, October 2003, p.p.19-20.
-Geoffrey J. Bannister & Kamau Thugge, International Trade and Poverty Alleviation, International Monetary Foundation, 2001, p.5.
(30) U.S. Agency for International Development (USAID), Op. Cit., p.p.15-16.
(٣١) أحمد فتحي عبدالحميد، مصدر سابق، ص ١٠٤.
(32)Guillermo Perry, Marcelo Olarreaga, Trade liberalization, Inequality and Poverty Reduction in Latin America, Paper presented at ABCDE, San Petersburg , January, 2006, p.4.
(33) Evan Lewis, OP. Cit. p.21.
(34)Ibid p.9.
(35) Deepa Narayan, Senior Advisor, Moving Out of Poverty, Understanding Freedom, Democracy and Growth from the Bottom – Up, PREM, World Bank, June 2006, p. 1.
(36) Ravi Kanbour & Lyn Squire, Op.Cit.,p.1.
(٣٧) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص ٥٢.
(*) من أهم هذه الدراسات :
-David Dollar & Art Kraay, Trade, Growth & Poverty, Op. Cit., p.p. 1-43.
-Almas Heshmati, The Relationship between Income Inequality, Poverty, and Globalization, WIDER, Research Paper No. 2005/37, June 2005, p. p. 1-36.
-Tony Addison and Giovanni Andrea Cornia, Income Distribution Policies For Faster Poverty Reduction, WIDER, DiscussionPaperNo.2001/93, September 2001, p.p. 1-31.
(٣٨) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسة، ترجمة و تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٨، ص ٣٦٣.
(39) David Dollar & Art Kraay, Growth is good for poor, Op. p. p. 1-43.
(40) Emma Aisbett, Ann Harrison, & Others, OP. Cit. p.22.
(41) Mohamed Ihsan Ajwad , Francisco Haimovich, Mehtabul Azam, Simulating the Impact of the 2009 Financial Crisis on Welfare in Latvia, The World Bank Europe and Central Asia Region Human Development Economics Unit, January 2012, P.6.
(42) Gujarati Damodar, Basic Econometric, 4th Edition, The McGraw Hill Company, 2004, P362

كارتێكرنا بازرگانیا نیڤ دەولەتی لسەر ئاستێ ژاریێ ل هندەك وەلاتێن پاشكەفتی ل سالێن ٢٠٠٥و٢٠١١

كورتی:

ژاری كێشا هەمی چاخایا وئەڤ كیشەیە دیار بوویە دگەل دیاربوونا جوداهیێ دشیان و كاودانێن مروڤادا دیسان دحەز وژیانا وان دا، بترسترین ئەنجامێن ژاریێ پەیدادبن تێكچونا سامانێ مروڤایە كو براستی ببهاترین تێشتە دهەبوونێ دا هەر چەندە گرنگیا سامانێ مروڤا بەرچاڤ بویە لێ پیتە دانا جیهانێ ب سامانێ سروشتی ل پیشیا سامانێ مروڤاتی هاتیە. هەژاری ب ئێك ژ ئاستەنگێن سەرەكی دریێ یا گەشەپیدانا بەردەوام و بلند بوونا ریژەیێن وەرارا ئابووری د هێتە ژمارتن، دیسان گەفەكە لسەر ئاشتی وتەنهایا سیاسی و چڤاكی ژبەر كو ژاری ژینگەهەكا باشە بو شینبونا هەمی جورێن توند رەوەیێ و پێشتەرێبونێ. گرنگیا ڤەكولینێ دهێتن ژبەر كو كێشا ژاریێ كیشەكا جیهانی یە وپرانیا وەلاتێن جیهانێ ژێ دنالن كو دنێزیكی نیڤا ئاكنجیێن جیهانێ ب كێمتر ژ دوو دولارا و ئێك ژ پینج كەسان كێمتر ژ دولارەكێ دروژێ دژین. دەربارەی بازرگانیا دەولەتی ئەو بدینەمویا گەشا داهاتێ نەتەوەیێ دهێتە ژمارتن كو ئەوژی ئێكسەر كارتێكرتنێ دئاستێن هەژاریێ دا دكەن. ئەڤە وئاریشا ڤەكولینێ دڤێ پرسیارێ دا دیاردبیت ئەرێ پشكداریا بازرگانیا دەولەتی دكێمكرنا ئاستێن ژاریێ دا و ژمارا هەژاران دا درێ یا كارتێكرنێ لسەر هندەك ئەلتەرنەتیڤێن ئابووری یا گشتی ئەڤ ڤەكولینە ب ئارمانجا دانە نیاسینا رویێن تیوری دپەیوەندیا دناڤبەرا بازرگانیا دەولەتی دا وئاستێن هەژاریێ پاشی پیڤانا كارتێكرنا وێ لسەر هەژاریێ دهندەك وەلاتێن نمونا ڤەكولینێ دیار دكەت. ژڤێ دەستپێكێ پشت بەستن سەر گراماتیكەكێ هاتیە كرن كو بازرگانیا دەولەتی وروڤەكرنا بازرگانی وكارتێكرنا وێ یا ئێكسەر لسەر ئاستێن هەژاریێ زێدەباری كارتێكرنێن نە ئێكسەر.

The Impact of International Trade in Poverty Levels in Selected Developing Countries for years 2005 & 2011

Abstract

The issue of poverty is the cause of all ages since found that disparities in the capacities of human beings and in their aspirations and their livelihoods. Perhaps the most serious consequences of poverty are that it leads to the erosion of human capital that is most precious right to exist. Yet clearly the importance of human wealth, however, the world's attention material and natural wealth was the first of either human wealth has recently indicated an interest. Poverty is the major obstacle to the continuous development and increasing economic growth rates as poverty and deprivation constitutes a threat to peace and political and social stability and security it creates a fertile breeding of various forms of deviation and extremism and unbridled opposition, which has targeted the State itself in the end. The importance of research stems from the fact that the problem of poverty during a global problem, affecting most countries in the world and nearly half the world's population live on less than two dollars a day and one fifth live on less than one dollar per day. With regard to international trade, it is considered a key engine of growth of national income, which in turn has a direct impact on poverty levels. While the problem lies in the search the following question: Is international trade contribute to reducing poverty levels and reducing the number of the poor through its impact on many of the macroeconomic variables? This research aims to identify the theoretical frameworks of the relationship between international trade and liberalization and poverty level, and then identify and measure the impact of international trade on poverty levels for the countries sample research. From this standpoint has been relying on the premise that international trade and commercial opening have a direct impact on poverty levels, as well as the indirect effect through the influence of many macroeconomic variables. For this purpose has been to cover aspects and theoretical frameworks on the subject through the analysis of cross section data.